اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 20

11—17 مايو

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

تجارة الإمارات 2009 تتجاوز 660 ملياراً 74% منها لدبي

أصدر المركز الوطني للإحصاء النتائج النهائية لإحصاءات التجارة الخارجية الخاصة بدولة الإمارات لعام ،2009 وقد أشارت النتائج إلى أن حجم إجمالي التجارة الخارجية للدولة قد بلغ حوالي 4 .660 مليار درهم لعام ،2009 مقابل 9 .788 مليار درهم خلال عام ،2008 بانخفاض مقداره 5 .128 مليار درهم، وبنسبة وصلت إلى 3 .16%، تشير البيانات إلى أن قيمة الواردات بلغت 4 .447 مليار درهم خلال عام 2009 مقارنة بـ7 .565 مليار درهم خلال عام ،2008 وبنسبة انخفاض مقدارها 9 .20% لذات الفترة، ومن جانب آخر بلغت قيمة الصادرات غير النفطية نحو 3 .65 مليار خلال عام ،2009 مقارنة ب 4 .60 مليار درهم خلال عام ،2008 وبنسبة ارتفاع مقدارها 1 .8% عما كانت عليه خلال عام ،2008 أما قيمة المعاد تصديره فقد بلغت 7 .147 مليار خلال عام ،2009 مقارنة بـ8 .162 مليار درهم خلال عام ،2008 حيث انخفضت قيمة المعاد تصديره بما نسبته 3 .9% لنفس فترة المقارنة . أما بالنسبة إلى تغطية الصادرات الكلية إلى المستوردات، فقد شكلت ما نسبته 6 .47% خلال عام 2009 . أما بالنسبة إلى أهم الشركاء التجاريين فقد أشارت النتائج إلى أن كلاً من الهند والصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة وإيطاليا وكوريا الجنوبية وفرنسا والسعودية على التوالي أكثر الدول استوردت منها دولة الإمارات في عام ،2009 بقيمة إجمالية مقدارها 2 .287 مليار درهم أو ما نسبته 2 .64% من إجمالي قيمة واردات دولة الإمارات . أما بالنسبة إلى الصادرات غير النفطية، فقد شكلت كل من الهند وسويسرا وقطر والسعودية وإيران وسلطنة عمان وباكستان ونيجيريا والكويت والعراق صدارة الدول على التوالي من حيث قيمة صادرات الدولة غير النفطية وبقيمة إجمالية مقدارها 9 .47 مليار درهم في عام 2009 وبنسبة مقدارها 4 .73% من إجمالي قيمة الصادرات عام 2009 . أما بالنسبة إلى قيمة المعاد تصديره، فقد جاءت كل من إيران والهند والعراق والسعودية وقطر وسويسرا والبحرين وأفغانستان وهونج كونج وعمان على التوالي في صدارة الترتيب في إعادة التصدير، وبقيمة إجمالية مقدارها 3 .95 مليار درهم أو ما نسبته 5 .64% من إجمالي إعادة التصدير خلال عام 2009 . على صعيد إجمالي إحصاءات التجارة الخارجية على مستوى كل إمارة من إمارات الدولة، فقد احتلت إمارة دبي المرتبة الأولى من حيث إجمالي التجارة الخارجية، وبقيمة وصلت إلى 5 .488 مليار درهم، أو ما نسبته 74% من إجمالي تجارة الدولة بشكل عام، أما في المرتبة الثانية فقد جاءت إمارة أبوظبي وبقيمة إجمالية مقدارها 1 .112 مليار درهم، وبنسبة وصلت إلى 17%، وفي المرتبة الثالثة جاءت إمارة الشارقة وبقيمة إجمالية مقدارها 9 .42 مليار درهم، أو ما نسبته 5 .6% من إجمالي تجارة الدولة .

المصدر: الخليج

الدولية

الافلاسات الامريكية تستأنف اتجاهها الصعودي في الربع الاول
صفحة 02 ◄

اليونان قد تحقق في دور بنوك أمريكية في أزمة الديون
صفحة 02 ◄

الاقليمية

بيانات حكومية: ارتفاع انتاج النفط العماني 8.7 % في الربع الأول
صفحة 04 ◄

تقرير مصرفي يتوقع نسبة نمو في لبنان للعام 2010 بحدود 6%
صفحة 04 ◄

المحلية

"أرامكس" تنضم الى جمارك دبي وطيران الامارات في تبني مبادرة الشحن الجوي الالكتروني
صفحة 05 ◄

نخيل تستأنف تنفيذ المشاريع قصيرة الأمد
صفحة 05 ◄

المقال الأسبوعي : مشاريع BOT
صفحة 06 ◄

الافلاسات الامريكية تستأنف اتجاهها الصعودي في الربع الاول

استأنفت طلبات اشهار الافلاس الامريكية صعودها في الربع الاول من العام لتعادل تقريبا أعلى مستوى لها منذ 2005 مع استمرار تعرض المستهلكين للضغوط جراء ارتفاع البطالة ومشاكل سوق الاسكان. وأظهرت بيانات أصدرها المكتب الاداري للمحاكم الامريكية يوم الجمعة أن عدد طلبات اشهار الافلاس بلغ 388 ألفا و148 طلبا في الفترة من يناير الى مارس وذلك بزيادة 17 في المئة من 330 ألفا و394 قبل عام. وزادت طلبات الافراد 18 في المئة الى 373 ألفا و541 في حين زادت طلبات الشركات اثنين في المئة الى 14 ألفا و607. كما أفادت البيانات الحكومية بارتفاع الطلبات أربعة بالمئة قياسا الى الربع الاخير من العام الماضي. وكانت تلك الفترة شهدت أول تراجع على أساس فصلي في الطلبات منذ عام 2006. وعلى مدى 12 شهرا حتى 31 مارس زادت الطلبات 27 في المئة عن العام السابق مسجلة 1.53 مليون وهو أعلى مستوى منذ 2006. ويتوقع بعض المحللين استمرار الرقم فوق 1.5 مليون في الفترات القادمة.

المصدر: **رويترز**

اليونان تتسلم أولى دفعات حزمة الإنقاذ الدولية

قالت مصادر حكومية يونانية، إن المصرف المركزي في البلاد تسلم الدفعة الأولى من حزمة المساعدات التي أقرها صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي، في خطة لإنقاذ أثينا من أزمة ديون خانقة هي الأسوأ في تاريخها. وتسلم المصرف المركزي اليوناني نحو 5.5 مليارات يورو من صندوق النقد الدولي، في حين من المنتظر أن تحصل الحكومة على نحو 14.5 مليار يورو من الاتحاد الأوروبي بداية الأسبوع المقبل. وكان وزير المالية اليوناني، جورج باباكونستانتينو، أعلن موافقة حكومة بلاده على مجموعة إجراءات تقشفية اقترحها الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي مقابل تقديم معونة لأثينا، لم يحدد قيمتها. وسيتعين على اليونان خفض رواتب موظفي الحكومة وتجميد زيادة رواتبهم وتقليص دفعات رواتبهم التقاعدية، إلى جانب تغيير معدلات الضرائب، وزيادة ضريبة القيمة المضافة، التي يدفعها المستهلكون عند شرائهم السلع. ورزمة المساعدات التي ستحصل عليها أثينا تبلغ قيمتها نحو 110 مليارات دولار، يلزم دفعها على مراحل حتى عام 2012. ومطلع الأسبوع الجاري، أقر وزراء مالية الاتحاد الأوروبي، في اجتماع استثنائي، تخصيص مبلغ 440 مليار يورو (560 مليار دولار) ضمن آلية أوروبية جديدة لحماية الاستقرار المالي لدول التكتل الأوروبي. وبموجب الاتفاق الذي أعلن عنه فجر الاثنين الماضي، سيقدم صندوق النقد الدولي ما يصل إلى 220 مليار يورو (280 مليار دولار) لصندوق الأزمات ، بالإضافة إلى مساهمة الاتحاد الأوروبي، وتقدر بـ 440 مليار يورو. وكانت اليونان أعلنت ارتفاع عجز ميزانيتها في عام 2009 إلى 12.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أي أكثر من أربعة أمثال الحد الأقصى الذي يسمح به الاتحاد الأوروبي وهو ثلاثة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: **CNN Arabic**

اليونان قد تحقق في دور بنوك أمريكية في أزمة الديون

قال رئيس الوزراء اليوناني جورج باباندريو في تصريحات ان بلاده قد تحقق في دور بنوك استثمار أمريكية في أزمة الديون اليونانية التي هزت الثقة في اقتصادات منطقة اليورو. وتخضع بنوك وول ستريت والبنوك الكبرى في أرجاء العالم لتدقيق من جانب الجهات المنظمة التي تبحث في صفقات أبرمت قبيل أزمة الرهون العقارية والازمة المالية. ويجري الادعاء الامريكي بالفعل تحقيقا جنائيا موسعا مع ستة بنوك كبرى في وول ستريت لتحديد ما اذا كانت قد أضلت المستثمرين. وقال باباندريو لشبكة سي.ان.ان "نجري في الوقت الحالي تحقيقا برلمانيا في اليونان سيبحث في الماضي ويرى كيف سارت الامور في الاتجاه الخاطيء وأي الممارسات كانت سلبية." وأضاف "تجري تحقيقات مماثلة في بلدان أخرى وفي الولايات المتحدة... أسمع كلمات "احتيال" و"انعدام الشفافية". وهذا يؤكد أن هناك مسؤولية كبيرة هنا." وسئل عن امكانية اتخاذ اجراء قانوني ضد البنوك فأجاب "لن أستبعد أن يكون هذا مسارا قد نعود اليه." واتفق الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي قبل أسبوع على خطة بقيمة 110 مليارات يورو (140 مليار دولار) لانقاذ اليونان بعد أن ارتفع العائد على السندات اليونانية لمستويات قياسية وهو ما يعني أن أثينا لن تتمكن من خدمة ديونها

المصدر: **رويترز**

اوسبورن: بريطانيا تواجه تحديا اقتصاديا "ضخما"

قال وزير المالية البريطاني الجديد جورج اوسبورن إن الاقتصاد البريطاني في حالة رهيبة وستكون هناك اوقات صعبة مستقبلا في الوقت الذي تعمل فيه الحكومة على معالجة عجز قياسي في الميزانية. وتولي اوسبورن مهمته الاسبوع الماضي بعد انضمام حزب المحافظين الذي يمثل يمين الوسط الى حزب الديمقراطيين الاحرار الذي يمثل يسار الوسط لتشكيل اول حكومة ائتلافية في بريطانيا منذ عام 1945 وانهاء 13 عاما من حكم حزب العمال. وقال اوسبورن في مقال لصحيفة نيوز اوف ذا وورلد "نواجه تحديا اقتصاديا ضخما. "لن نستطيع تغيير الامور في اسبوع او شهر او حتى سنة. "مشكلاتنا الاقتصادية عميقة جدا وستكون هناك دون شك بعض الاوقات الصعبة مستقبلا."

17 مايو 2010

وتعهد اوسبورن بالسيطرة على الاسراف في الانفاق الحكومي وقال ان الائتلاف سيعمل على ضمان الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على انخفاض اسعار فوائد الرهن العقاري . وعلى الرغم من ان بريطانيا لم تشهد حتى الان سوى انتعاش بسيط من اسوأ ركود منذ الحرب العالمية الثانية فان الحكومة الجديدة تواجه ضغوطا لخفض الانفاق وزيادة الضرائب لخفض عجز في الميزانية يزيد عن 11 في المئة من اجمالي الناتج المحلي. وتعهد الائتلاف بالفعل بالتعجيل بشكل كبير بخفض العجز خلال السنوات الخمس المقبلة.

المصدر: **رويترز**

الاستثمارات الجزائرية من يناير الى ابريل تسجل أكثر من مليار يورو

كشف تقرير اقتصادي نشرته الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار عن أن الاستثمارات المسجلة في الجزائر منذ بداية العام الجاري وحتى شهر ابريل الماضي تقدر بمبلغ 135 مليار دينار جزائري (حوالي 1.35 مليار يورو). وقال تقرير الوكالة انه "تم تسجيل ثلاثة آلاف و 688 مشروعا استثماريا محليا وأجنبيا خلال تلك الفترة مقارنة بنفس الفترة من عام 2009". وأضاف أن "73 في المئة من هذه الاستثمارات أدت الى انشاء شركات وان من بين القطاعات الأكثر حيوية قطاع النقل الذي شهد استثمارات كبيرة بنسبة 61.42 في المئة ثم الأشغال العمومية كالطرق والمشاريع الكبرى ب 18.82 في المئة ثم قطاع الخدمات 13.15 في المئة والصناعة بنسبة 5.26 في المئة". وتابع التقرير "أما قطاعات الصحة والسياحة والفلاحة فلم تسجل الا نسبة 1.36 في المئة من اجمالي المشاريع الاستثمارية". وبالنسبة للولايات التي سجل فيها أكثر عدد من المشاريع جاءت ولاية الجزائر على رأس القائمة بنسبة 10 في المئة تلتها تيزي وزو بنسبة 7.78 في المئة ووهران ب 5.64 في المئة ثم ولاية بجاية بنسبة 5.4 في المئة. وأشار تقرير الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار الى أن هذه الاستثمارات ساهمت في توفير اكثر من 27 ألف فرصة عمل.

المصدر: **كونا**

تقرير مصرفي يتوقع نسبة نمو في لبنان للعام 2010 بحدود 6%

أظهر تقرير مصرفي دوري نشر أمس ان النمو المتوقع في لبنان خلال العام 2010 سيصل الى 6% بينما عجز الموازنة سيتخطى 8 .10% من الناتج المحلي. وتوقع تقرير بنك عودة عن الربع الاول من عام 2010، وهو من البنوك الرئيسة في لبنان ان يحقق الاقتصاد اللبناني نموا بنسبة 6% هذا العام، بينما لفت التقرير الى ان التضخم بقي منخفضا في الربع الاول من هذا العام وسجل نسبة 24 .1% . واشار الى ان عجز الموازنة التي لم تقر بعد سيصل الى 8 .10% من الناتج المحلي. ولفت التقرير الى ان الرساميل الوافدة الى لبنان بلغت خلال الفصل الاول من العام 2010 بحدود 4 .4 مليارات دولار، بزيادة 65% عن الفترة نفسها من العام 2009. لكن الدين العام للدولة واصل ارتفاعه ووصل الى 5 .51 مليار دولار في الفصل الاول من العام الحالي . واستمر التحويل من الدولار الى العملة اللبنانية بحدود مليار دولار شهرياً.واظهر التقرير ان حجم المبيعات العقارية في الفصل الاول من العام 2010 بلغت 1 .2 مليار دولار بزيادة 41% عن الفترة عينها من العام الماضي.

المصدر: **يو بي أي**

بيانات حكومية: ارتفاع انتاج النفط العماني 8.7 % في الربع الأول

قالت نشرة لوزارة الاقتصاد الوطني العمانية ان متوسط انتاج السلطنة من النفط الخام ارتفع 8.7 بالمئة الى 855 ألفا و400 برميل يوميا في الربع الاول من العام الجاري مقارنة مع الفترة ذاتها من 2009 . وأظهرت البيانات الحكومية أن متوسط سعر النفط العماني بلغ 76.68 دولار للبرميل في الفترة من يناير كانون الثاني حتى مارس اذار بارتفاع نسبته 70.6 بالمئة عن الفترة المقابلة من العام الماضي. وبحسب النشرة ارتفع انتاج السلطنة من الغاز الطبيعي 3.9 بالمئة الى 278.161 مليار قدم مكعبة في الاشهر الثلاثة الاولى من 2010 مقارنة مع نفس الفترة من 2009 . وتضاعف صافي عائدات النفط وفق بيانات الوزارة ليصل الى 1.4253 مليار ريال (3.70 مليار دولار) في الربع الاول من 709.2 مليون ريال في الفترة المقابلة من العام الماضي. (الدولار يساوي 0.3850 ريال عماني)

المصدر: **رويترز**

"أرامكس" تنضم الى جمارك دبي وطيران الامارات في تبني مبادرة الشحن الجوي الالكتروني

اعلنت أرامكس - المزود العالمي لحلول النقل والخدمات اللوجستية - انضمامها إلى جمارك دبي وطيران الإمارات في مساعيهما لتطبيق نظام الشحن الإلكتروني وذلك في مبادرة هي الأولى من نوعها ضمن قطاع الشحن في الشرق الأوسط . وستصبح دبي من خلال هذه المبادرة - التي تقودها جمارك دبي وطيران الإمارات - أول مدينة في الشرق الأوسط تعتمد نظاماً إلكترونياً بالكامل لعمليات الشحن من دون الحاجة إلى أية معاملات ورقية . ويساهم نظام الشحن الإلكتروني الجديد في تعزيز الحركة التجارية عبر تمكين شركات الطيران ومزودي خدمات الشحن وإدارات الجمارك من تبادل المعلومات والوثائق إلكترونياً إلى جانب أنه يقلص بصورة متواصلة كمية الوثائق الورقية التقليدية التي ترافق كل عملية شحن جوي . وتأتي مبادرة الشحن الجوي الإلكتروني الجديدة في إطار التزام جمارك دبي المتجدد بتعزيز مكانة دبي بصفتها المركز التجاري الرئيسي للمنطقة من خلال اعتماد وتطبيق أنظمة وإجراءات عالمية المستوى . ويعزز النظام الجديد سرعة ومصداقية عمليات الشحن من خلال اختصار زمن التوصيل المطلوب إلى 24 ساعة وإدخال البيانات الإلكترونية ذات الصلة لمرة واحدة فقط في نقطة المنشأ كما يتيح النظام متابعة حركة الشحنات بسهولة أكبر عبر التوثيق الإلكتروني وإمكانية التعقب عبر الإنترنت .

المصدر: **وام**

أبوظبي للاستثمار تنشئ صندوقاً بـ367 مليون درهم لأسواق المال المحلية

تنشئ شركة أبوظبي للاستثمار صندوقاً استثمارياً بقيمة تتجاوز 367 مليون درهم مخصص لأسواق المال المحلية، بحسب محمد صالح الهاشمي المدير التنفيذي للاستثمار في الشركة. وقال الهاشمي إن الشركة أسست 4 صناديق للاستثمار في أسواق المال المحلية والخليجية وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والأسواق الأفريقية. وخلال شهر مارس الماضي، فتحت الشركة المجال أمام المستثمرين للدخول في صندوقين استثماريين كانت أطلقتهما سابقا، أحدهما هو المخصص لأسواق المال المحلية. وتدير الشركة عدة صناديق أخرى في أسواق المال المحلية والخليجية والمنطقة، لصالح بنوك ومؤسسات استثمار ومستثمرين دوليين ايضاً. وأوضح الهاشمي أن الشركة المملوكة لمجلس أبوظبي للاستثمار، تأخذ على عاتقها تنفيذ مبادرات استثمارية تنسجم مع أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنويع مجالات النشاط ومصادر الدخل الوطني التي اعتمدتها إمارة أبوظبي ونصت عليها في الرؤية الاقتصادية "أبوظبي 2030". وأوضح الهاشمي أنه تم تأسيس صندوق الإمارات المخصص للاستثمار في أسواق المال المحلية في شهر اكتوبر من العام الماضي، وكان مقتصراً على رأسمال من شركة ابوظبي للاستثمار، ولكن تم فتحه للمستثمرين اعتبارا من شهر مارس الماضي. وأشار إلى وجود اتفاق مع مجموعة من المستثمرين المحليين والأجانب سيضخون ما يزيد على 100 مليون دولار (367 مليون درهم) في الصندوق. وأوضح أن بعض صناديق الشركة مثل الصندوق المخصص للاستثمار في اسواق دول مجلس التعاون حقق ارتفاعا بلغ نحو 49% منذ تأسيسه في فبراير 2009 وحتى اطلاقه للمستثمرين في مارس 2010. وبين أن الصناديق التي تملكها أو تديرها الشركة حققت ارتفاعا يعتبر الأعلى بين 32 صندوقا في اسواق دول الخليج. وأكد أن ادارة الاستثمار في شركة أبوظبي للاستثمار تعتمد اسلوبا علميا دقيقا في التحليل للاستثمار، فيما تضم فريقا ذا خبرة كبيرة محلية وعالمية يشرف على تلك الصناديق وإدارتها وآليات الاستثمار في أسواق المال.

المصدر: **الاتحاد**

نخيل تستأنف تنفيذ المشاريع قصيرة الأمد

كشفت مصادر أن شركة نخيل العقارية شرعت في عمليات المضي قدماً بإنجاز المشاريع التي توقفت الأعمال فيها على خلفية إعادة رسملة الشركة بهدف حسم ملف ديونها بالكامل. وتأتي هذه الخطوة عقب قيام نخيل بسداد 980 مليون دولار (3. 59 مليارات درهم) قيمة الصكوك المستحقة عليها من دون تأخير نهاية الأسبوع الماضي. وأوضحت المصادر أن الشركة أظهرت إشارات على عزمها استئناف تنفيذ مشاريعها التي بلغت نسب إنجاز متفاوتة عندما قامت الشركة الأسبوع الجاري »بدعوة شركات استشارية للتقدم إلى مناقصة لمراجعة وتقييم المطالبات المتعلقة بأعمال الإنشاءات والخدمات الاستشارية والتوريدات «اللازمة لاستكمال بعض المشاريع التي تسميها الشركة المشاريع قصيرة الأمد. ولن تتمكن نخيل من تحديد المشاريع قصيرة الأمد والتي يجب استكمالها قبل أن تغلق ملف ديون الدائنين التجاريين لاسيما وان تلك المشاريع المتوقفة كانت تنفذ من قبل بعض المقاولين الذين يجري التفاوض معهم لتسوية ديونهم المستحقة على الشركة. وتقوم نخيل بالتحرك على مشتري العقارات في المشاريع المؤجلة وتشجيعهم على القيام بدمج عقاراتهم أو بيعها لطرف ثالث أو نقلها إلى خمسة مشاريع أخرى سينجز أربعة منها تقريباً خلال العام الجاري أما المشروع الخامس فسينجز نهاية العام المقبل. وطبقاً للمصادر فإن المشاريع التي تقرر تأجيلها بالكامل هي (ترامب تاور، وليك ديستركت، ودبي بروميناد) أما المشاريع التي طال التأجيل مراحل منها فهي (بدرة وفنيتو ومرتفعات جميرا وحديقة جميرا، والفرجان) فيما سيمضي العمل بباقي مراحلها قريباً. ويتوقع إنجاز هذه المراحل المقترح نقل مشتريات المستثمرين إليها خلال عامي 2010 و2011، حيث يتوقع أن تمضي الشركة في إنجاز المرحلة الأولى من مشروعي بدرة وفنيتو وأعمال التطوير في 1و2 و A2و3 و4 و A4و5 و6 بمشروع حديقة جميرا وأعمال التطوير في ضاحيتي مشروع مرتفعات جميرا وأعمال المرحلة الأولى من مشروع الفرجان خلال العام الجاري والمقبل. ولن تمضي نخيل في المشاريع المؤجلة حتى تتوفر الظروف الاقتصادية الملائمة.

المصدر: **البيان**

مشاريع BOT

تشير الحروف إلى (بناء)، والثانية إلى (تشغيل)، والثالثة إلى (تحويل)
هذا النوع من العقود عادة ما يجري فيه التعاقد على مشاريع البنية التحتية، وبعد الانتهاء منه، وإتمامه يحول إلى الحكومات في نهاية العقد، ويصبح ملكاً لها. من صلاحية الشركة المنفذة الاستفادة المالية من المشروع حسب الاتفاق متمثلاً في ما تأخذه من كل من يستفيد من مرافق المشروع، وذلك عن طريق الإجارة. هذا الأسلوب يعطي الفرصة للمستثمر أن يغطي تكاليف إقامة المشروع، وأجور تشغيله، وصيانته، ومن ثم الحصول على العائد الربحي المطلوب. من الطبيعي ـ أثناء مدة العقد الطويلة ـ أن تتغير أسعار إجارة استخدام المرافق التابعة للمشروع لارتباطها بتغير الأسعار في الداخل والخارج، وبهذا يستطيع المقاول للمشروع أن يتوصل إلى نسبة ربحية مرضية لاستثمار ماله؛ فمن ثم يؤخذ كل هذا في الحسبان. استطاعت بعض االدول في العصر الحديث أن تنهض بمرافقها العامة، وتكفل لمواطنيها حياة مريحة، وذلك بتنفيذها مشاريع كبيرة ضخمة دون أن ترهق ميزانيتها. من الدول التي أجرت هذا العقد في إنجاز مشاريعها: الهند، كرواتيا، اليابان، تايوان، الجمهورية الصينية، ماليزيا، الفلبين، وهونج كونج.بعض الدول مثل كندا، استراليا، نيوزيلندا يستعملون مصطلح: (b.o.o.t) يعني هذا النوع من العقود أن تتولى الدولة نفسها إدارة المشروع، وهي اختصار: build – own – operate –transferلهذا فإن شرط تحويل المشروع إلى الحكومة في نهاية العقد محذوف من الاتفاقات منذ البداية.

اولا توصيف العقد:

يمكن توصيفه بشكل إجمالي بأنه:
اتفاق بين طرفين، يتكفل أحد المتعاقدين (القطاع الخاص للقطاع العام، أو لقطاع خاص) إقامة مشروع بكافة متطلباته، ثم تشغيله لمدة محدودة، يسترد خلالها مصاريف إقامة المشروع، وأرباحه المفترضة من تأجير مرافق المشروع على العامة، ثم تسليمه لصاحبه كاملاً من دون مطالبة بتعويض .كانت الحكومات تضطلع بكافة المشاريع وتمويلها، الأمر الذي يرهق كاهلها، فهي المصدر الوحيد لتقديم المشاريع والخدمات العامة، وتمويلها، جاء هذا العقد بديلاً عما كانت تعانيه الدول، وتضعف عن تنفيذه. وهو صيغة تمويلية، غالباً ما تكون مدة التشغيل عشرين عاماً، أو ثلاثين عاماً، وبعد انتهاء المدة المتفق عليها تعود الملكية لصاحب المشروع سواء من القطاع الخاص، أو القطاع العام من دون تعويض. منذ آخر عام 1990م أصبح جزءاً من الإصلاحات الحكومية السماح للقطاع الخاص أن يسهم في مشروعات البنية التحتية.هذا التوجه الحكومي جعل الدول تصرف الأموال لما هو أكثر إلحاحاً وحاجة. بعد ذلك أخذ هذا العقد نمطاً وطابعاً معيناً يتمثل في الخطوات التالية:

(1) يتم الاتفاق بين الحكومة وشركة خاصة أن تمنح هذه الشركة بناء مشروع معين (b)، بعد تقدير تكاليفه كاملة.
(2) تشغيل المشروع (o) لمدة معينة، عادة من خمس سنوات إلى ثلاثين عاماً.
(3) تسليم الشركة المشروع بعد انتهاء المدة، وإعادة تمليكه إلى الحكومة (t) من غير عوض.
(4) تتحمل الشركة بموجب هذا العقد كل تكاليف إقامة المشروع، وتمتلكه لفترة معينة قبل إعادته للحكومة كاملاً.
(5) من الحقائق الثابتة أنه كلما كانت مدة تشغيل العقد طويلة فإنها تمكن المستثمر من استيفاء رأس مال المشروع، والحصول على الربح المقدر له.
(6) وضع حد أدنى لجودة أدوات المشروع لدى انتهاء المدة واستلامه من المقاول؛ إذ الحقيقة أن مرافق المشروع سوف تضعف كلما طالت مدة العقد، ولكن ذلك الشرط يوجد إمكانية تحقق السلامة والجودة المطلوبة.
(7) بعض المشاريع ذات العلاقة بالبنية التحتية تتطلب عقوداً عديدة، كل عقد منها بحاجة إلى تحديد المخاطر بينه وبين بقية أطراف العقد.
(8) سوف تظهر عدة موضوعات لدى مناقشة عقد المشروع وبقية الوثائق.
(9) هذه هي الفكرة الأساس، والصورة الإجمالية لهذا العقد.

ثانيا تعريف عقد: (b. o. t) البناء والتشغيل والتحويل: (build operation & transfer)

يمكن تعريف هذا العقد بشكل إجمالي بأنه:
(عقد مالي يتكفل المتعاقد بإقامة مشروع، والإنفاق عليه، وتشغيله وصيانته لمدة محدودة يسترد خلالها مصاريفه، وأرباحه، ثم تسليمه لأصحابه دون عوض).

أطراف العقد: يوجد عدد من الأطراف في هذا العقد الذين لهم علاقة بالمشروع. الأطراف الرئيسون هم: 1. الحكومة أو من ينوب عنها: (government agency) فهو الذي يقوم بالتصديق على العقد، إضافة إلى أنه: يقوم بمنح الطرف الثاني المتعاقد (راعي المشروع) الموافقة على البناء، والتشغيل، وعقد الإجارة للمدة المطلوبة، وضبط كل أعمال المشروع، وخدماته. 2. راعي المشروع:((sponsorالمسؤول عن المشروع: عبارة عن مجموعة الماليين الراغبين في المشاركة في إقامة المشروع، والممولين له. راعي المشروع (sponsor) ربما يأخذ شكل مؤسسة، أو شركة، أو شركة محدودة، أو مجموعة متضامنة.

تكون مسؤولية راعي المشروع (sponsor) المادية خلال مرحلة إقامة المشروع وتشغيله. 3. الممول (المستثمر): في المشاريع الكبيرة الضخمة غالباً ما يكون مجموعة من البنوك يقدمون قرضاً لمجموعة الراعين للمشروع (sponsor)، البنوك غالباً ما تتطلب ضماناً مالياً للمشروع، بل إن بعض البنوك يقدمون استعدادهم للإقراض لأي تكاليف زائدة لم تغطها الاتفاقية. لا بد من تحديد القروض المالية المتوقعة للمشروع في جميع المراحل لتقدير المخاطر وتحديدها، وآثار ذلك على تلك القروض. 4. المقاول: قد يكون شركة، وقد يكون أحد أفراد مجموعة (راعي المشروع): يقوم ببناء المشروع، وإكماله في الوقت المحدد في حدود ميزانية المشروع حسب المواصفات المتفق عليها، وهو الذي يتحمل كامل مخاطر المشروع. 5. مقاول التشغيل والصيانة:هو الذي يوقع العقد مع راعي المشروع على التشغيل والصيانة للمدة الطويلة للعقد، وربما يضم إليه أحد أعضاء هيئة المشروع (sponsor). الأمر الجوهري في عقد التشغيل هو قيام المتعهد بالتشغيل، والصيانة، وتنفيذ المطلوب حسب الاتفاقية. اتفاقية التشغيل والصيانة بحاجة إلى تحديد الواجبات المطلوبة من المتعاقد خلال مدة العقد. 6. إعادة تمليك المشروع: transfer: من شروط إعادة تمليك المشروع للدولة off take agreement)) الموقعة على العقد أن تشتري ناتج المشروع من الماء، أو الخدمات الطبية، أو الكهرباء بسعر يتفق عليه على كمية معينة.

ثالثا: أهداف العقد:

يهدف عقد (البناء والتشغيل، وإعادة التمليك) إلى أمور مالية واجتماعية عديدة:

(1) إقامة البنية التحتية مما يحتاج إلى تمويل مالي كبير لمشاريع ضخمة تعجز عنها ميزانيات الدول.

(2) جذب القطاع الخاص للمشاركة في خطط التنمية، وتنفيذ مشروعات البنية التحتية؛ إذ يتم بموجب هذا العقد تقديم القطاع الخاص رأس مال المشروع على أن يتعهد القطاع الحكومي العام بشراء الحد الأدنى من ناتج المشروع، بما يضمن لمنفذ المشروع تغطية تكاليفه أثناء التشغيل، والحصول على الربح المقدر.

(3) يعد عقد (البناء والتشغيل وإعادة التمليك)الطريقة المثلى لإسهام المال الخاص للمشاركة في بناء المرافق العامة.

(4) تخفيض مخاطر السوق والإقراض؛ ذلك لأن الدولة هي العميل الوحيد.

رابعا : خصائص العقد العامة:

يتميز هذا العقد الحديث بخصائص من أهمها:

1- إقامة المشاريع الكبيرة من دون تكلفة على الدول. يلجأ إلى هذا النوع من العقود غالباً الحكومات والدول لإقامة مشاريعها الكبيرة ذات التكلفة العالية التي تعجز ميزانيتها عن تمويلها، أمثال الخطوط السريعة الطويلة، والسكك الحديدية، وشبكات المياه، والصرف الصحي للمدن، والكهرباء، والموانئ، وشبكات الاتصال، وتطوير الإسكان، والمستشفيات، والمدارس، والمطارات، وأماكن السياحة، والمدن الجديدة، ومحطات توليد الكهرباء، والسدود، والمصانع،وغيرها من المشاريع المدنية.هذا النوع من العقود يعفي الدولة من التكاليف العالية الباهظة.

2 ـ مشاركة الشركات الوطنية في خطط التنمية: يعطي الفرصة للشركات الوطنية للمشاركة في تنمية البلاد، وتقدم لهم الدولة فرصة ثمينة لاستثمار أموالهم مسخرة في خدمة الوطن.

3 استقطاب المهارات الفنية والكفاءات الإدارية الأجنبية: يستوجب هذا إحضار المهارات الفنية الأجنبية لإقامة المشروع. والاستعانة بالكفاءات الإدارية لإدارة المشروع لدى الانتهاء منه؛ حيث يمنح الاتفاق على إقامة المشروع العاقد المنفذ لأن يكون صاحب الحق في إدارة المشروع لدى تمامه لمدة يتم الاتفاق عليها، وسيكون المسؤول عن كافة التكاليف التي يتطلبها المشروع.

4ـ تقدير دخل المشروع مسبقاً: من مهمات العقد بين الطرفين وضع الأنموذج لجمع دخل المشروع، وما ينبغي اتخاذه لذلك.

5. تسليم المشروع سليماً في نهاية العقد، على العاقد المنفذ للعقد بعد تمام مدة استثمار المشروع حسب العقد إعادته كاملاً، سليماً بجميع مرافقه للطرف الثاني، سواء كان هذا حكومة، أو أشخاصاً لهم شخصياتهم القانونية الاعتبارية، أو ذاتيتهم المستقلة حسب شروط العقد(4).

خامسا الخصائص المالية لهذا العقد:

يتميز هذا النوع من العقود بخصائص مالية مهمة منها:

1. مصدر لاسترداد القروض:المقرض للمشروع أول ما ينظر للأرباح المتوقعة من المشروع لاسترداد رأس ماله، والفوائد التي يجنيها من ورائه.

2. تقدير القرض مبني على تقدير قيمة المشروع.

3. تأكيد ضمان أمن المشروع ومرافقه: للمقترض الأولوية في شروط العقد؛ حيث إن المقرض قد أُعطي ضماناً لحقوقه من المقترض بإرجاع قرضه لو قدر إفلاس المشروع.

4. معظم المشاريع الإنشائية المالية معقدة: لذا فإن الخطورة في هذه المشاريع موزعة ومقسمة بين أطراف عديدين، كل مخاطرة تتعلق بالطرف الذي يكون أكثر مهارة، وكفاءة للتصرف السليم نحوها.

5. تحديد مواطن الخطورة، والعمل على إزالتها: في حالة حصول خطر، لابد للمراقب أن يحدده، الخيار في هذه الحالة إما إزالة الخطر وتذويبه، أو وضع مسؤوليته على طرف ثالث كشركة التأمين، أو تحديد الخطورة ومن ثم توزيعها بين المتعاقدين العاملين في المشروع(5).

سادسا معايير سلامة العقد وأسس نجاحه، وإيجابياته

لهذا العقد عناصر رئيسة لابد من تحديدها، وتحريها، والتصريح بها حتى يتم العقد بصورة كاملة من الناحية الفقهية القانونية، في ضوء النقاط التالية يتم تنفيذ المشروع بصورة قانونية مرضية. معايير سلامة العقد: 1. تحديد المسؤول عن استثمار رأس المال. 2. معرفة مقدار القرض والأدوات التي يحتاجها المشروع.
3. تحديد التقنية المطلوبة لإقامة المشروع. 4. حقوق المقرض لإقامة المشروع.5. الواجبات المطلوبة من راعي المشروع، وما هي مسؤولياته بخصوص تمويل احتياجات المشروع حتى اكتماله. 6. الشروط المطلوبة للمشرف العام على المشروع. 7. الأمور التي يجب اتخاذها في حالة الرغبة في إعادة مناقشة الاتفاقية. 8. كيفية تحديد المسؤولية بين القطاع الخاص، والقطاع العام.9. هل الاتفاقية تقدم معادلة منصفة فيما لو حدث اختلاف بين أطراف الاتفاقية؟ 10. تحديد من يتولى التشغيل والصيانة، ويتحمل المخاطر. 11. تحديد المخاطر السياسية. 12. تحديد مخاطر التمويل. 13. تحديد مخاطر الأنظمة على المشروع. 14. كيفية معالجة مخاطر المشروع. 15. تحديد مسؤولية مخاطر بناء المشروع. 16. تحديد من يتحمل مخاطر التشغيل والصيانة. 17. كيفية قياس كفاءة تشغيل المشروع، ومراقبته. 18. الشروط المطلوبة لإعلام المشرف على المشروع، أو الممول للمشروع. 19. كيفية تحويل المشروع بمرافقه لمن يتولى تشغيل المشروع. 20. بيان الاتفاق المطلوب لكل مرحلة. 21. كيفية التوصل إلى الحل فيما لو حدث اختلاف على بعض الأمور. 22. ذكر الجهة التي يحتكم إليها في حال حدوث اختلاف بين أطراف العقد، والقانون الذي يلجأ إليه. 23. إدارة العقد، حدوده، وأبعاده. 24. امتداد حدود خدمات العقد المكانية. 25. تحديد مدة العقد. 26. حقوق وواجبات من يقوم بتشغيل المشروع. 27. تحديد المسؤول عن صرف رأس المال على مرافق المشروع.
ولابد من مراعاة معايير سلامة هذا العقد، وتقدير الظروف الطارئة، كما أنه لابد من معرفة النقاط التالية في المشروع: 1. تحديد المسؤول بإصدار فواتير الاستهلاك فيما لو كان المشروع له علاقة بالماء، أو الكهرباء، أو الصرف الصحي. 2. تحديد المسؤول عن استثمار رأس المال 3 . تحديد مقدار الديون التي يحتاجها المشروع. 4. تحديد الجوانب الفنية للمشروع. 5. حقوق المقرض في المشروع المؤسس على عقد bot. 6 مسؤولية المانح بخصوص تزويد المشروع باحتياجاته، وتسهيل تحويله لأصحابه. 7. تنظيم التعرفة للمستفيدين من المشروع.
يعتمد نجاح هذا النوع من العقود على:
1. إيجاد الحوافز والمنافسة على الدخول في مثل هذه المشاريع. 2. كفاءة الشركات المتقدمة لإقامة المشروع، أوالمشاريع. هذان الأمران مهمان جداً، بل يعتبران بمثابة التوأم. 3. تحديد قيمة إقامة المشروع أثناء الاتفاق؛ ليتم في ضوء ذلك تقدير الأرباح للشركة المقاولة. 4. العلاقات الطيبة المباشرة بين أطراف العقد، ومراقبة كل واحد الحالات التي تؤثر في سلامة العقد .

سابعا إيجابيات العقد:

لهذا العقد إيجابيات عديدة منها:
1. يوفر مرافق مدنية للبلاد ـ من دون إثقال ميزانية الدولة بما يكلفها مالياً ـ لصرفها في مصالح وطنية أخرى.
2. يحضر مهارات الشركات المتخصصة المؤهلة في مشروع معين، وإدارته بكفاءة بعد الانتهاء منه.
3. تدريب العمالة الوطنية: هذا النوع من العقود يعطي الفرصة للعمالة الوطنية على التدريب لإدارة المشروع بكفاءة بعد انتهاء فترة العقد وتحويل المشروع إلى إدارة البلاد " ويمكن الاستفادة من تجربة الصين في هذه الجزئية التي تشترط عقد دورات تدريبية مستمرة للفنيين الصينين، كما يتم إلزام شركة المشروع بتدريب العناصر المحلية التي سوف تتولى تشغيل وصيانة المشروع بعد تسليمه للحكومة"(8).
4. " نقل التكنولوجيا: يمثل نقل التكنولوجيا أحد أهداف مشروعات b.o.t. ما يستوجب التنبه لهذه المسألة عند إعداد اتفاقية المشروع، وتعتبر تجربة المكسيك من أبرز التجارب في مجال السياسات والضوابط المرتبطة بنقل التكنولوجيا؛ إذ تم إنشاء جهاز حكومي متخصص بتقييم واختيار أنواع ومستويات التكنولوجيا المنقولة، ووضع الجهاز عدداً من الضوابط والقيود على التكنولوجيا المنقولة **أهمها:** رفض جميع أنواع التكنولوجيا التي لها نظائر في السوق المحلية، ورفض التراخيص المشروطة بالتعامل مع موردين معينين لتوريد مستلزمات الإنتاج، إضافة إلى اشتراط القانون المكسيكي في حالات النزاع، وفي الصين يلزم القانون شركة المشروع بتسليم كل متعلقات المشروع من تكنولوجيا ومعدات وخلافه في نهاية فترة الامتياز دون تعويض"(9).
5. تسترد الشركة المقاولة تكاليف المشروع، والأرباح المقدرة لها منه من تشغيله.
6. تتحمل الشركة المقاولة صيانة المشروع حتى تسليمه بحالة جيدة.
7. تزداد أرباح الشركة المقاولة كلما طالت المدة، وكانت جودة المشروع عالية.